

## الدور السياسي للمؤسسة العسكرية السودانية وتأثيرها في الحركة المدنية

أ.م. محمد صالح شطيب

كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

[mohammedshteeb@uomosul.edu.iq](mailto:mohammedshteeb@uomosul.edu.iq)



القبول: ٢٠٢٢/٤/٢٠

الاستلام: ٢٠٢٢/٣/١٧

### مستخلص البحث

ظل السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ الى حد الان في مد وجزر بين سيطرة المؤسسة العسكرية وقوى مدنية تحاول البقاء في السلطة، وطيلة فترة استقلاله التي تتراوح الستة وستين عاماً، دامت هيمنة الأنظمة العسكرية على السلطة لخمسة وخمسين سنة منها، لتؤكد أن دور الجيش المتعاضم بمساعدة القوى المدنية يشكل داء السياسة السودانية المزمن، وظل الجدل محتدماً أيضاً حول علاقة المدني بالعسكري في مرحلة ما بعد انتصار ثورة عام ٢٠١٩، وجاء البحث ليلسط الضوء حول حدود الدور الذي يجب أن تتقيد به المؤسسة العسكرية وما تراه هي عن مهمتها وحدود مسؤوليتها، وسط عدم اتفاق القوى المدنية في بناء الدولة ما بعد عمر البشير، وفي ضوء ما تقدم فان السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأوضاع السياسية في السودان سيكون مرتبباً بمستوى الاداء السياسي للنخب السياسية والمؤسسة العسكرية السودانية، وتم تقسيم البحث إلى اربعة مطالب، تناولنا في المطلب الاول والثاني العلاقات العسكرية المدنية وجدلية العلاقة بينهم بالنسبة للسودان، والمطلب الثالث الحركات الاحتجاجية بعد عام ٢٠١٨، والمطلب الرابع الانقلاب الثاني وتحديات أرساء النظام الديمقراطي. الكلمات المفتاحية: السودان؛ العلاقات المدنية العسكرية؛ المرحلة الانتقالية؛ المجلس العسكري الانتقالي؛ الثورة السودانية.

---

## Political Role of the Sudanese Military Institution and its Impact on Civil Movement

Assist. Prof. Mohammad S. Shteeb

College of Political Science / University of Mosul

[mohammedshteeb@uomosul.edu.iq](mailto:mohammedshteeb@uomosul.edu.iq)

---

Received: 17/3/2022



Accepted: 20/4/2022

---

### Abstract

Since its independence in 1956 and up to now, Sudan has witnessed ups and downs between the control of the military establishment and civil forces seeking to stay in power. Throughout Sudan's independence period, which extends to sixty-six years, the dominance of the military regimes in power continued for fifty-five years. This is to confirm that the growing role of the army with the help of civilian forces constitutes the chronic disease of Sudanese politics. Controversy also continued over the civilian relationship with the military in the post-victory phase of the 2019 revolution. The research sheds light on the limits of the role that the military institution must adhere to and what it considers about its mission and the limits of its responsibilities, amid the lack of agreement between the civil forces in building the state after Omar Al-Bashir's rule. In light of the foregoing, the possible future scenarios of the political situation in Sudan will be linked to the level of political performance of the political elites and the Sudanese military institution. The research is divided into four subsections. The first and second ones covered the military-civilian relations and the dialectic of the relationship between them in relation to Sudan. The third subsection tackled the protest movements after 2018, and the fourth subsection discussed the second coup and the challenges of establishing a democratic system.

**Keywords:** Sudan; civil-military relations; transitional phase; transitional military council; Sudanese revolution.

---

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

---

## المقدمة

ظهرت جيوش ما بعد الاستقلال في المنطقة العربية بسياقات مختلفة عن سياق نشأة الجيوش الأوروبية، فأصبحت المؤسسة العسكرية في هذه الدول القوة الدافعة للوحدة والسيطرة والتحديث، وقامت بمهام أخرى غير المهام العسكرية، كبناء الدولة الوطنية وتحقيق التنمية، ولذلك أصبحت العلاقات المدنية - العسكرية في العالم العربي ومنها السودان، من أهم الموضوعات والمسائل السياسية، لان معظم النظم العربية توصف بأنها نظم عسكرية أو على الأقل "دول يحكمها العسكريون"، ذلك لانهم دوما لديهم القدرة على التأثير بالقوة على سياسة البلد وتوجيهها في هذا الاتجاه أو ذاك تساعدهم في ذلك أيضا سلطتهم العسكرية التي توحى إليهم بأنهم الأعلى شأنًا والأكثر وطنية والمسؤولون عن الأمن القومي بكل جوانبه.

وقدر تعلق الامر بالسودان فان من المواضيع المهمة في اي انتقال سياسي في السودان التي ستحدد بشكل كبير نجاح هذا الانتقال من عدمه هو شكل العلاقات المدنية العسكرية؛ فانسج التاريخ السوداني الحديث بكثرة الانقلابات العسكرية إلى حد لاقت يكاد يصنف السودان على قمة الدول العربية المنتجة لها، كما يسجل مكانة متقدمة أيضاً بأفريقيا في هذا المضمار. وقد سجلت الفترة الانتقالية الأخيرة بالسودان، الذي يسجل عمرها عامين أكثر من محاولة انقلابية، أعلن عن بعضها ولم يعلن عن الآخر، وهذا يشير الى مدى تأثير المؤسسة العسكرية بالحركات والحكومات المدنية.

**إشكالية البحث:** يشير تاريخ السودان السياسي منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ الى انه خضع الى أنظمة عسكرية أطول بكثير مما عاشه في ظل حكومات مدنية منتخبة، وغالبًا ما تنتهي تلك الحقبة المدنية المؤقتة باضطرابات، ونزاعات سياسية تؤدي إلى عدم استقرار، وتدهور اقتصادي، يستدعي تدخل الجيش؛ والسبب في ذلك يعود الى عجز النخبة المدنية في ادارة البلاد ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية وتحقيق تحول ديمقراطي مستدام، لذلك ظل السودان حبيس دائرة (حكم عسكري، ثورة شعبية،

فترة انتقالية، حكم برلماني، حكم عسكري)، وبقت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية المنتخبة في حالة تأرجح.

وبناءً على هذه الاشكالية وفي ظل الحركات الاحتجاجية الاخيرة التي حدثت في السودان عام ٢٠١٨، هل ستبقى العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمدنية غير مستقرة، و ما هو دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية عقب ثورة ديسمبر(كانون الاول) في السودان ؟

**فرضية البحث:** ينطلق البحث من الفرضية الاتية: كلما أستطاع المجتمع والثورة أن تفرز نخباً وأحزاباً سياسية مؤهلة لإدارة البلاد في ظل الازمات السياسية والاقتصادية التي يمر بها السودان، وان تكون هناك ممارسة ديمقراطية حقيقية، كلما قل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، والعكس صحيح.

**منهجية البحث:** تم الركون الى المنهج الوصفي الذي اعتمدنا من خلاله على وصف الحقائق بأسلوب علمي وموضوعي لتحقيق هدف البحث وتحليل واقع الحكومة الانتقالية في السودان.

**هيكلية الدراسة:** من خلال الاشكالية والفرضية تم تقسيم الدراسة إلى اربعة مطالب:

المطلب الاول: العلاقات العسكرية المدنية.

المطلب الثاني: السودان وجدلية العسكري والمدني.

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية وتأثيرها في العلاقة بين العسكريين والمدنيين بعد عام ٢٠١٨.

المطلب الرابع: الانقلاب الثاني وتحديات أرساء النظام الديمقراطي.

## المطلب الاول

### العلاقات العسكرية المدنية

لا يجمع الباحثون في العلوم السياسية في إعطاء تعريف واضح لطبيعة وضوابط العلاقات المدنية-العسكرية، فتحديد هذه العلاقة هو أمر صعب؛ لأنه يتعلق بنظام تتفاعل فيه مجموعة من العناصر، الامر الذي دفع إلى إعطاء تفاسير مختلفة، بشكل عام تنطلق التحليلات الفكرية حول العلاقات المدنية العسكرية على أساس القناعة بان العسكر، حتى في حالات الديمقراطية، تشكل خطراً دائماً على السياسة (بن علال، ٢٠٢٠).

فالتأسيس المعاصر لنظرية العلاقات المدنية العسكرية سار في مسارين ونتيجة لها ظهرت مدرستين، **المدرسة الاولى** هو محاولة التنظير للبناء الديمقراطي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين الذي تم فيه صياغة المنهجية الخاصة بها بعد الحرب العالمية الثانية، استجابة الى اشكاليات العلاقة بين الطرفين في التجربة الامريكية، الذي حسم الامر بخضوع المؤسسة العسكرية للقيادة السياسية، وسميت بالمدرسة التقليدية "الكلاسيكية"، الذي تزعمها صامويل هنتغتون في كتابه (الجندي والدولة)، ثم الان جانويتس (الجندي المهني)، وسام فاينر (الرجل على صهوة الحصان)، خصوصاً مع حادثة الجنرال الامريكي ماك ارثر<sup>(١)</sup>. وتتنظر هذه المدرسة الى العلاقات المدنية-العسكرية على اساس مبدأ الاحتراف والمهنية، بمعنى أن الجيش يجب ألا ينخرط في الحياة السياسية، ومهامه تنحصر في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية للبلاد (عطا الله، ٢٠١٥)، وتفسر هذه المدرسة بأن ظاهرة الانقلابات العسكرية تظهر في الانظمة السياسية التي تفتقر الى ثقافات سياسية ومأسسة، وتعاني بالوقت نفسه من مشاكل عديدة كغياب التنمية والانقسامات الاجتماعية (عرب، ٢٠١٨، ١١٢).

أما **المدرسة الثانية** التي تزعمها موريس خوانتير، فأضاف بعداً آخر للنظرية الكلاسيكية، التي تقوم على الحياد السياسي للجيش، وأكد ضرورة مشاركة المؤسسة

العسكرية في وضع أسس النظام الديمقراطي، وذلك لأنه يعتقد أنه من الصعوبة في مجال التطبيق العملي أن يتم التعامل مع المؤسسة العسكرية على أنها كيان محايد، أو "مرتزة" ينفذون خطأً وسياسات وبرامج أمنية ودفاعية، مقابل امتيازات مادية، ومكافآت مالية (Civil-military relations, 2019)، ويرى ضرورة التكامل بين الجهتين من أجل تحقيق المصلحة الوطنية للدولة، وأضاف انصار هذه المدرسة أن هناك اربعة فجوات تحول دون تحقيق التكامل بين المدنيين والعسكريين، التي قد تقود الى ظهور الصراعات والازمات السياسية، وهي الفجوة الثقافية "اختلاف القيم"، الفجوة الديمغرافية "الاختلاف في الاصول الجغرافية أو الانتماء العرقي أو السياسي"، فجوة الاداء السياسي "الاختلاف في الاهداف السياسية"، الفجوة المؤسسية "الاختلاف الوظيفي بين المؤسستين العسكرية والمدنية" (Rahbak, n.d, 673).

وتقوم هذه المدرسة على اساس التشارك والتوافق، وتركز هذه المدرسة على ان مبالغة المؤسسة المدنية في تحييد الجيش سياسياً، قد يدفع الجيش الى زيادة تدخله بالأمور السياسية، لذلك تركز المدرسة على الحوار والتوافق لاحتواء تدخل الجيش، ويذكر ( تشارلز موسكوز ) نموذجاً اخر يقوم على اساس التوافق الوظيفي، اذ يرى أن العلاقات العسكرية المدنية تتجه الى أنها تتحول من علاقات مؤسسية تقوم على اعتبار أن الجيش مؤسسة لها هيكل منفصل وقواعد تنظيمية الى اعتبارها وظيفة ومهام يضطلع بها المجتمع للحفاظ على بقاء الدولة دون كونه مؤسسة (يونس، ٢٠١١، ٣٥)، أما دوجلاس بلاند فقد طرح نظرية "تقاسم السلطة" التي ترى أن دور المؤسسة العسكرية لا يقتصر على مجالات الدفاع عن حدود البلاد وأمنها من العدو الخارجي، بل يتعدى دورها إلى حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة (Bland, 1999, 56)، ووضع دارسو العلاقات العسكرية المدنية في اربعة دوائر لتحديد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية، وهي كما موضح في المخطط الاتي:

الدائرة العسكرية وادارة الدفاع	دائرة الامن القومي	الدائرة المدنية	الدائرة السياسية
تشمل الجزء الاستراتيجي المنوط بالمؤسسة العسكرية وتقوم على مبدئين: الاول خضوع المؤسسة العسكرية للقيادة السياسية المدنية، الثاني: ضرورة مراعاة البعد المهني واحترام الخبرة العسكرية.	تتدخل المؤسسة العسكرية في صياغة وتطبيق سياسات واستراتيجيات الامن القومي	هي قيام المؤسسة العسكرية ببعض المهام المدنية في حالة الكوارث الطبيعية او الانفلات الامني	هنا تتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي التنافسي على السلطة

المصدر: (رضا، ٢٠١٤، ٦-٥).

وبشكل عام يختلف تدخل الجيش في السياسة من دولة إلى أخرى باختلاف العوامل المهيأة لذلك، فتعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الداخلي وعدم قدرة السلطة المدنية على الحفاظ على النظام السياسي من أهم العوامل التي تدفع المؤسسة العسكرية بالتدخل في الشؤون السياسية، بهدف وضع حد للصراعات الداخلية وتثبيت الاستقرار السياسي، كما أن الفراغ في السلطة يؤدي إلى تدخل العسكر أما لحماية النخبة الحاكمة على حساب المعارضة، أو من أجل أن تتقاسم السلطة مع المجموعة الأكثر نفوذاً وتأثيراً، وفي حالات أخرى يمكنه أن يتدخل من أجل الاستحواذ بمفرده على السلطة، وهناك عوامل أخرى قد تقضي إلى تدخل الجيش في السياسة كتصاعد العنف أو نشوب حرب أهلية، كما أن الصراع على السلطة بين المدنيين يجبر الجيش على التدخل من أجل المحافظة على دوره في استخدام القوة بوصفها المؤسسة الوحيدة التي لها الحق في هذه الممارسة وفي هذه الحالة يؤدي الجيش دوراً حاسماً في تحديد شكل النظام السياسي المزعم إنشاؤه .

من خلال ما تقدم لعل المدرسة الثانية هي الأقرب إلى الواقعية في حال السودان، والتي ترى أن تدخل المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية يجب أن يكون مقتصرًا على مجال سياسات الدفاع، وبذلك لا يتم استبعاد المؤسسة العسكرية تمامًا عن ممارسة أي دور سياسي، بل تكون مشاركة في وضع أسس النظام الديمقراطي، إذ لا يمكن الفصل الحاد بين المؤسسة العسكرية، وباقي المؤسسات المدنية. فذلك يتنافى مع واقع العلاقات المدنية-العسكرية على الأرض؛ إذ إن أفراد القوات المسلحة ينتمون

إلى طبقات وفتات المجتمع، فأفراد القوات المسلحة ليسوا طبقة مستقلة قائمة بذاتها في المجتمع ("الجيش السوداني والانحياز للشعب، ٢٠١٩).

إن دور الجيش في الحياة السياسية لدول العالم الثالث عموماً والعربي خصوصاً ينحصر في أغلب الاحوال بين ثلاثة انماط من التدخل:

١- التدخل المباشر دون اجراء تغييرات سياسية ودستورية: إذ يقوم الجيش بدور الحارس للدستور ويتدخل في حالات الطوارئ والازمات او حين يصيب الشلل المؤسسات الدستورية والسياسية ليتسلم السلطة لتحقيق ما يعتقد من إصلاحات ثم تهيئة الظروف للعودة الى الحكم المدني.

٢- التدخل المباشر مع تكوين مؤسسات سياسية دستورية جديدة: إذ يقوم الجيش في هذه الحالة بتكوين مؤسسات جديدة تهدف الى المدى البعيد بتأسيس حكومة مدنية أي يتحول الى سلطة مدنية من خلال تأسيس حزب سياسي، وقد تقصر المدة او تطول تبعاً للظروف السياسية.

٣- التدخل بشكل غير مباشر: إذ تظهر المؤسسة العسكرية هنا كجماعة ضغط بين جماعة واخرى وذلك بحكم امتلاكها القوة المادية إذ تمنحها هذه القوة فعالية بدعم السلطة الشرعية القائمة أو التشجيع والاطاحة بالحكومة وتغييرها.

وقدر تعلق الامر بالمنطقة العربية فهناك متغيرين او عاملين رئيسيين كان لهم التأثير الكبير على طبيعة العلاقة المدنية العسكرية ومن ثم تفسر سلوك المؤسسة العسكرية مع الربيع العربي، العامل الاول: درجة مؤسساتية المؤسسة العسكرية<sup>(٢)</sup>، والعامل الثاني طبيعة علاقة المؤسسة العسكرية مع المجتمع، فكلما كانت درجة مؤسساتية الجيش مرتفعة من جانب، وعلاقته بالمجتمع والمواطنين جيدة كان احتمال ان ينحاز للمطالب الاجتماعية والحركات الاصلاحية المطالبة بالديمقراطية في المجتمع كبيرة، وكلما كانت درجة المؤسساتية ضعيفة وعلاقته بالمجتمع ضعيفة ايضاً كان اكثر ميلاً للوقوف بوجه هذه الحركات.

واستناداً الى العاملين السابقين: نميز بين ثلاثة انماط من موقف المؤسسة العسكرية من الحركات الثورية في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١، النمط الاول هو الانفتاح على الحركات الثورية كما هو الحال في مصر وتونس، والنمط الثاني هو تفتت المؤسسة العسكرية كما هو الحال في اليمن وليبيا، والنمط الثالث هو تأييد سياسات النظم الحاكمة في مواجهة الحركات المؤيدة للإصلاح كما هو الحال في سوريا (أبو زيد، ٢٠١٣، ١١).



## المطلب الثاني

### السودان وجدلية العسكري والمدني

في هذا المطلب نحاول ان نوضح معطيات وجدلية العلاقة بين العسكري والمدني في السياسة في السودان خلال العقود السبعة الماضية؛ لأنه من العسير فهم ديناميات ومحددات الصراع على السلطة في السودان وكيفية تشكيل طبيعة وخارطة النظام السياسي في البلاد؛ فالأمر هنا لا يتعلق بمجرد سرد وقائع تاريخية، لكنه تفكيك لا بد منه لإثبات حقيقة "الاعتماد المتبادل" بين العسكري والمدني في تشكيل قواعد اللعبة السياسية (نور، ٢٠١٩)؛ فالانتشار المعاصر للحكومات العسكرية في المنطقة العربية يرتبط في ظهوره باستقلال هذه الدول من قبضة الاستعمار الأوروبي، أي أن ثمة علاقة توافق غير حتمية بين هذين المتغيرين، الاستقلال وانتشار الحكم العسكري، وهذا التوافق مرجعه أن وجود الاحتلال ذاته لا يسمح بالتدخل العسكري المباشر لما في ذلك من تهديد لوجوده وسيطرته كمستعمر وبالتالي يستحيل أن نرصد حالة لانقلاب عسكري معاصر في ظل وجود مستعمر أجنبي. ومن ثم نلاحظ أن انتشار ظاهرة الحكم العسكري في المنطقة العربية جاءت في أعقاب الاستقلال بسنوات متفاوتة من دولة لأخرى.

وبقدر تعلق الأمر بالسودان فقد كان من أهم اسباب التدخل العسكري للمؤسسة العسكرية في السودان يعود الى تسييس المؤسسة العسكرية، بحيث اصبح العسكريون امتداداً للمدنيين في داخل المؤسسة العسكرية، واصبح الانقلاب العسكري امتداداً للعملية السياسية، فبمجرد فشل المدنيين في ادارة البلاد يلجؤون الى العسكر لكي يقوموا بانقلاب عسكري وفرض واقع جديد، ويكون الهدف من ذلك اما لأضعاف الخصوم السياسيين، وأما الاستمرار في برنامج سياسي جديد، ويتضح ذلك من خلال ان معظم العسكريين الذين تسلّموا السلطة كان بتواطؤ مع المدنيين (مجموعة باحثين، ٢٠١٦، ١٧).

ان المتتبع لتاريخ السودان الحديث، يجد أن هذا البلد عاش تحت أنظمة عسكرية أطول بكثير مما عاشه في ظل حكومات مدنية منتخبة؛ إذ لم يستقر السودان

بحكومة مدنية أكثر من عامين أو ثلاثة، وغالبًا ما كانت تنتهي تلك الحقبة المدنية المؤقتة باضطرابات ونزاعات سياسية تؤدي إلى عدم استقرار وتدهور اقتصادي يستدعي تدخل الجيش، وكأن تلك الفترات التي يحكم فيها المدنيون بمثابة درس من المؤسسة العسكرية للشعب وقطاعاته المدنية بأنهم عاجزون عن إدارة أنفسهم وعدم قدرتهم على مواجهة التحديات، ويفتقرون إلى أدوات إدارة البلاد، واللافت للنظر أن الجيش يقدم نفسه بديلاً ومنقذاً، ما إن يفرض سيطرته على السلطة حتى يوظف امكانياته العسكرية السلطوية لقمع الحريات والحياة السياسية والمدنية، ما يستدعي ثورة شعبية عارمة بعد أن ينهك الفساد والاستبداد العسكري مقدرات البلاد ويقيّد الحريات فيها ويقضي على الحياة السياسية (طه، ٢٠١٩)، وكأن شعب هذه الدولة قد قدر لها أن تضيع في حلقة مفرغة، فعليها الاختيار إما جبراً الإدارة العسكرية، أو إدارة مدنية يراد منها الفشل في إدارة البلاد، لتبقى حجة التدخل العسكري قائمة دائماً.

ومن خلال النظر إلى تاريخ السودان منذ الاستقلال إلى حد الآن لم يهناً بعد استقلاله بالاستقرار، إذ وقعت في السودان منذ الاستقلال ثلاث انقلابات عسكرية نجحت في الاستيلاء على الحكم (عمر، ١٩٩١، ١٧٠-١٨٠)، منذ عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٥٨ حكمت السودان حكومة مدنية ولم تدم سوى عامين، بدأ حكم الجنرالات في السودان عندما قفز الجيش على السلطة بقيادة "الفريق إبراهيم عبود"، الذي حكم خلال الفترة من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٤، أعقب حكم عبود حكماً مدنياً بانتخابات جرت عام ١٩٦٥، إلا أن الجيش انقض على السلطة مرة أخرى عام ١٩٦٩ بقيادة "جعفر النميري"، الذي ظل في الحكم ١٦ عاماً تخللتها محاولات انقلابية فاشلة حتى عام ١٩٨٥، إلى أن انتفض الشعب انتفاضة جماهيرية واسعة أنتت بالمشير "عبد الرحمن سوار الذهب" عام ١٩٨٥ حكم البلاد فترة انتقالية دامت عاماً، ثم سلم السلطة لحكومة منتخبة برئاسة الصادق المهدي، وكان الانقلاب العسكري الثالث وظهور حكومة الانقاذ الوطني كحكومة عسكرية بقيادة عمر حسن البشير للفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠١٨ (عمر البشير.. رئيس الصدفه، ٢٠١٨).

ومن خلال ما تقدم يمكن ايجاز الانقلابات العسكرية السودانية منذ استقلالها عام ١٩٥٦ الى عام ٢٠١٨ بالجدول الآتي:

العام	القائم بالتغيير
١٩٥٣	حكومة مدنية استلمت السلطة من الاستعمار (الانجليزي - المصري).
١٩٥٨	انقلاب بقيادة إسماعيل كبيدة ضد أول حكومة وطنية ديمقراطية. أحبط المحاولة رئيس الحكومة إسماعيل الأزهرى.
١٩٥٨	انقلاب الفريق إبراهيم عبود على حكومة ائتلافية بين حزب الأمة والاتحادي الديمقراطي.
١٩٦٤	اندلاع ثورة شعبية أدت إلى سقوط حكم عبود. ودخلت الأطراف السياسية في حلقة جديدة من الصراعات على السلطة استمرت أربع سنوات.
١٩٦٥	اجراء انتخابات وتشكيل حكومة مدنية.
١٩٦٩	نفذت مجموعة "الضباط الأحرار" بقيادة جعفر النميري انقلابا عسكريا، بعد فترة من الأزمات السياسية والمؤامرات والتحالفات على السلطة.
١٩٧١	قاد الضابط هاشم العطا ومجموعة من الضباط المحسوبين على الحزب الشيوعي انقلابا استولوا فيه جزئيا على السلطة لمدة يومين، لكن النميري استعاد سلطته.
١٩٧٣	وقع خلاف داخل المؤسسة العسكرية تحول إلى تمرد عسكري، قام به مجموعة من الضباط لإنهاء التبعية للغرب التي اتهموا بها نظام النميري، لكن اعيد النميري بعد ٣ ايام بمساندة دولية واقليمية.
١٩٧٥	قاد ضابط الجيش حسن حسين، محاولة انقلاب جديدة لكنها أُحبطت وأُعدم منفذوها.
١٩٧٦	قاد العميد محمد نور سعد محاولة انقلاب على نظام النميري، لكنها فشلت.
١٩٨٥	الجيش السوداني يعلن انتهاء حكم النميري بعد عصيان مدني شامل واحتجاجات على الغلاء، غير أن الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب تصدى لعملية عزل النميري معلنا تشكيل مجلس عسكري أعلى لإدارة المرحلة الانتقالية تحت رئاسته، وحدد مدة هذه الفترة في سنة واحدة تجرى الانتخابات في نهايتها، بعد عام أظهرت نتائج الانتخابات صعودا غير مسبوق للإسلاميين المتمثل بحزب الأمة وترأس الحكومة الصادق المهدي.

١٩٨٩	قادر العميد عمر حسن البشير انقلاباً ضد الحكومة المدنية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي.
١٩٩٠	قادر اللواءان عبد القادر الكدرو ومحمد عثمان محاولة "انقلاب ٢٨ رمضان" التي فشلت، وأعدم نظام البشير ٢٨ ضابطاً بمن فيهم قادة الانقلاب.
١٩٩٢	قادر العقيد أحمد خالد انقلاباً نُسب إلى "حزب البعث"، لكن المحاولة أجهضت وسجن قادتها.
٢٠١٩	أطاح مجلس عسكري بنظام الفريق عمر البشير الذي حكم البلاد ٣٠ عاماً، بعد أشهر من انتفاضة شعبية تزعمتها نقابه المهنيين السودانيين وطلاب الجامعات بمساندة كل من قوى إعلان الحرية والتغيير.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على (الانقلاب العسكري في السودان، ٢٠٢١).

من خلال ما تقدم يوضح الجدول أن للمؤسسة العسكرية كان لها دور كبير في النظام السياسي في السودان، ومن خلال المقارنة بين حكم المدنيين وحكم المؤسسة العسكرية، نرى ان الفترات الزمنية التي حكم فيها العسكر قد فاقت بكثير الفترات التي استلمت فيها حكومات مدنية السلطة، فكلما كان هناك تأزم للوضع في البلاد، اتجهت الانظار الى الجيش لمعالجة الازمة، وهذا هو الاساس الذي بنيت عليه الحكومات العسكرية شرعية الاستيلاء على السلطة، وبعد ذلك يقوم العسكر باستغلال الانقسام السياسي لإبراز فشل النخب المدنية، وتبرير الانقلاب بعمل وطني يرمي الى انقاذ البلاد من الفوضى والتفكك، لكنها تتحول بعد وصولها الى الحكم الى أنظمة شمولية دكتاتورية يغلب عليها طابع الحزب الواحد (مصطفى، ٢٠١٢، ٢٥).

فإذا كانت الوظيفة الاساسية للمؤسسة العسكرية هي الدفاع والحفاظ على وحدة البلاد وسيادة البلاد من اي اعتداء خارجي، الا ان ما جرى في السودان، يبقى يؤثر على العلاقة الجدلية بين العسكرين والمدنيين، وبدون معرفة محددات الصراع على السلطة وكيفية تشكيل اللعبة في السودان.

### المطلب الثالث

**الحركات الاحتجاجية وتأثيرها في العلاقة بين العسكريين والمدنيين بعد عام ٢٠١٨**  
بدأت موجة الاحتجاجات والمظاهرات في السودان في تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠١٨، شاركت فيها مكونات المجتمع المختلفة، وكانت في بداية الأمر محصورة بمطالب اجتماعية واقتصادية في عدد من المناطق في السودان كرد فعل على ارتفاع الاسعار، ثم انتقلت الى العاصمة الخرطوم، ومنها انتشرت افقيا في معظم بقاع الدولة وعموديا في أوساط قطاعات المجتمع المختلفة، قبل ان تتحول الى شعارات سياسية (كريم، ٢٠١٩، ٣)، والسبب في ذلك يعود الى أن نظام البشير الحاكم ترك النظام الاقتصادي في السودان يعاني من مجموعة من الأزمات أدت الى انتشار الفقر والبطالة، وتعاضم مشكلات ارتفاع الأسعار وانهايار العملة وفقدان التواصل مع النظام المالي العالمي، ونتيجة لقرار حكومة البشير برفع أسعار الخبز والوقود في تشرين الاول عام ٢٠١٨، خرجت التظاهرات التي استمرت لمدة أربعة شهور (خليل، ٢٠١٩)، ونجحت المعارضة المتمثلة بتحالف المدنيين السودانيين وتحالف الحرية والتغيير في تحويل مطالب الحراك الشعبي الاقتصادية والاجتماعية الى مطالب سياسية تهدف الى مطالبة النظام السياسي بالتناحي دون قيد او شرط ورفعت شعار "تسقط بس" (كريم، ٢٠١٩، ٥).

وبقيت هذه الاحتجاجات محافظة على انتشارها الجماهيري وعلى سلميتها لمدة اربعة أشهر على الرغم من الممارسات القمعية الصادرة من النظام، وبلغت المواجهات ذروتها عندما اعلن المتظاهرين الاعتصام امام مقر القيادة العليا للقوات المسلحة بالخرطوم في ٦ نيسان/ ابريل ٢٠١٩، وبذلك اصبح النظام السياسي أمام خيارين لا ثالث لهما، اما مواجهة المتظاهرين وفض الاعتصام بالقوة مهما كانت الخسائر البشرية، أو التناحي عن السلطة وتسليم السلطة الى القيادة الشعبية، وفي هذه اللحظة اعلنت اللجنة الامنية العليا الانحياز الى الجماهير والانقلاب على رأس النظام

السياسي عمر البشير في ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٩ (أبو الشوك، ٢٠٢٠، ٣)، وتم تشكيل المجلس العسكري الانتقالي السوداني برئاسة الفريق اول ركن عبد الفتاح البرهان.

مهدت الاحداث الأخيرة لتدخل اللجنة الأمنية العليا بحيث أصبحت تشكل جزءاً من المعادلة في الصراع بين ممثلي الانتقادات والسلطة، وكان السبب في ذلك هي عدم قدرة الحركات الاحتجاجية من اسقاط النظام بشكل كلي، بل اسقطته جزئياً بمساعدة اللجنة الأمنية العليا، ونتيجة لذلك بدأت المفاوضات بين قيادة الثورة المتمثلة بقوى الحرية والتغيير "قحت" (٣)، وقيادة القوات النظامية وبعد وضع الوثيقة الدستورية التي تضمنت تفاصيل المرحلة الانتقالية التي تستمر "٣٩ شهراً"، أوجدت الوثيقة ثلاثة سلطات، المجلس السيادي الذي تشكل في ايلول/ سبتمبر ٢٠١٩ سمي "بمجلس السيادة السوداني" برئاسة عبد الفتاح برهان لمدة ٢١ شهراً، المتكون من ٢١ عضواً، ستة يختارون من المجلس العسكري الانتقالي و ٥ أعضاء يختارون من قوى الحرية والتغيير يضاف لهم ١٠ مدنيين يختارون بالتوافق، ومجلس وزراء مدني وسلطة تشريعية مدنية يعقبه مدني للثمانية عشر شهرا المتبقية (أبو علي، ٢٠١٩)، ويعد المجلس السيادي اعلى سلطة في البلاد، كذلك اعطي للمجلس الانتقالي العسكري تعيين وزير الدفاع والداخلية (أبو الشوك، ٢٠٢٠، ٣).

لكن قادة الانقلاب لم يدركوا أنه كان من الضروري العمل مسبقاً على بناء تحالف مدني فعّال من أجل إضفاء شرعية على الانقلاب وتدعيمه بصورة فورية، لكنهم اعتمدوا بصورة حصرية على شبكات العلاقات الشخصية التابعة لهم، أو عولوا على المناصرين السابقين للرئيس السابق عمر البشير وعلى مجموعات مختلفة من الإسلاميين (صائع، ٢٠٢١)، وهذا المسار تناقض بشكل كبير مع المسار الذي سلكه الانقلاب المصحوب بالثورة الشعبية في مصر في عام ٢٠١٣، فقد عملت القوات المسلحة المصرية عن قرب مع النشطاء المدنيين في القواعد الشعبية والأحزاب الحليفة لأشهر قبل أن تعمل على تسلّم السلطة بعد تظاهرات عام ٢٠١٣.

وفي آب/ أغسطس ٢٠١٩ تم الاتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي في السودان ومفوض قوى إعلان الحرية والتغيير على الوثيقة الدستورية التي تنظم الفترة الانتقالية في السودان<sup>(٤)</sup>، وألغت هذه الوثيقة دستور السودان الانتقالي الصادر في عام ٢٠٠٥، وكذلك ألغت دساتير الولايات، وتألفت الوثيقة من ٧٨ مادة دستورية حددت بموجبها المؤسسات الحاكمة للبلاد ووظائفها في الفترة الانتقالية وعلى رأسها مجلس السيادة السوداني، ورسمت خارطة طريق للفترة الانتقالية "٢٠١٩-٢٠٢٢"، التي كان من أهم واجباتها إحلال السلام الشامل المستدام ومعالجة الوضع الاقتصادي وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، ووضع الأطار الدستوري والقانوني لعملية التحول الديمقراطي.

كما بدأ التفاوض رسمياً في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٩ بين قوى إعلان الحرية والتغيير من جهة والمجلس العسكري من جهة ثانية لتحديد رئيساً للوزراء وتم التوصل لاتفاق وقع عليه في الرابع من آب/ أغسطس ٢٠١٩ سمي بـ(الإعلان الدستوري) عين مجلس السيادة "عبد الله حمدوك" رئيساً للوزراء وأدى اليمين الدستورية في اليوم التالي ليكون بذلك أول رئيس لوزراء السودان بعد سقوط نظام عمر البشير الذي ظل في الحكم لما يزيد عن ثلاث عقود (عبد الله حمدوك: من هو، د.ت)، وبعد ذلك تم تعديل الوثيقة الدستورية في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠<sup>(٥)</sup>، وذلك من أجل تضمينها اتفاق السلام الموقع في جوبا في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، بين حكومة السودان الانتقالية وأطراف العملية السلمية (الجزار، ٢٠٢١).

أفضت تلك التعديلات الى أزمات عدة بسبب رفض تعديل الوثيقة من قبل أكثر من تيار معارض خاصة فيما يتعلق بتمديد الفترة الانتقالية، وكذلك أدى تشكيل مجلس شركاء الفترة الانتقالية الذي استحدثته التعديلات وهي جعل ممارسة السلطة محصورة بالمجلس السيادي ومجلس الوزراء وممارسة صلاحيات السلطة التشريعية، وأدى بدوره الى أزمة بين قوى السلطة نتيجة للخلاف حول لائحة اختصاصات المجلس من جهة، ومن جهة أخرى أثارت هذه الصلاحيات رفضاً شعبياً وذلك لأنها اعطت صلاحيات

تشريعية لما يسمى بمجلس شركاء المرحلة الانتقالية دون السماح لأنشائه، وقد تم تشكيل لجنة رباعية من التحالف الحاكم أسفرت عن إنهاء الأزمة (Abdul-Bari)، (2020).

فاتصفت المرحلة الاولى من التغيير السياسي بعدم قدرة الحكومة الانتقالية في مناقشة بعض القضايا وحلها وذلك بسبب:

أولاً. أن المعاناة التي عاناها الشعب مازالت حاضرة في عهد النظام السابق والحالي، وعلى الرغم من ان الحكومة الانتقالية تحاول ان تقدم حلول لهذه القضايا، لكن وجهات النظر تكون مختلفة ما يقود إلى احتمالات الخلط والاختيار بين القضايا في بيئة سياسية معقدة.

ثانياً. إن استراتيجية احلال اسلام كخطوة أولى وضرورية تسبق اي نظام ديمقراطي، هي نية سليمة، لكن من جهة ثانية فتحت المجال أمام الترضيات السياسية ورغبة في كسب السلطة، وهو في مجمله نوع من المشاركة السياسية، ولكنها ليست مبنية على انتخاب أو أي شكل ديمقراطي، وهذا ما خيب آمال الشعب في الوصول إلى نظام ديمقراطي.

ثالثاً. ليس هناك مقاربة واضحة للحكومة تسمح بتقادي المفاضلات بين أهدافها وأهداف الجماهير لدرجة أن الأحزاب السياسية أصبحت هي من تنادي بأهداف الشعب، وتزعم أن أداء الحكومة يعتريه كثير من القصور، وعلى رأسه عدم الجدية في محاكمة رموز النظام السابق (عبدالفتاح، ٢٠٢١)، في ظل كل ما تقدم كان هناك تذمر واستياء من قبل الشعب مهد الطريق لخروج الانتفاضة الثانية.



## المطلب الرابع

### الانتفاضة الثانية وتحديات أرساء النظام الديمقراطي

في ظل بقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية متدهورة وسوء الممارسات السياسية، وتعاظم التأثير الخارجي والاختلاف في الآراء بين المكونات السياسية الحاضرة لحكومة الفترة الانتقالية التي كان يقع على عاتقها وضع اسس الحكم المؤقت، وعجز الحكومة الانتقالية في ايجاد حلول عاجلة للأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتداعياتها الاجتماعية ادى الى حالة من عدم الاستقرار في السودان ما بعد عام ٢٠١٩ (بكر، ٢٠٢٢، ٢١٤).

فواجهت الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله حمدوك العديد من المعوقات أهمها، **أولاً:** ضعف بنية الدولة المرتبطة بنشأة الدولة من قبل المستعمر "١٨٩٨-١٩٥٦" من خلال ربط مواردها البشرية والاقتصادية في خدمة المستعمر فضلا عن ضعف الليات الاندماج الوطني والوحدة الوطنية، وفي عهد نظام الانقاذ "١٩٨٩-٢٠١٩" زاد الضعف بإيجاد مؤسسات مدنية وعسكرية موازية لسلطة الدولة، وأصبح الولاء الحزبي هو الاساس في تولي الوظائف العامة على حساب الكفاءة وعدم قدرة الحكومة من فرض سيطرتها على عموم الدولة (التجاني، ٢٠١٣، ٧٣-١٠٤).

**ثانياً:** غياب الرؤية الوطنية التي تربط كل الفاعلين السياسيين والتي تشعرهم بانهم شركاء في المرحلة الانتقالية.

**ثالثاً:** عدم تجانس قوى الحرية والتغيير، على الرغم من اتفاقها على اسقاط النظام، الا انها اختلفت بطريقة تفكيرها وتعاملها في كيف يمكن ازالة اثار النظام القديم، وكيف يكون مسار توجيه مسار الفترة الانتقالية<sup>(١)</sup>، فضلا عن تأخير تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي<sup>(٧)</sup>. وعلى المستوى الاقتصادي فإن الحكومة وإن نجحت نسبياً في حل مشكلة السيولة فأصبحت موجودة في المصارف، وكذلك مشكلتي الخبز والوقود، لكن مازال الفقر وطوابير الناس للحصول على لقمة العيش وإن لم تكن كما كانت عند

سقوط البشير، ولذلك لم يشعر المواطن بتغيير في مستوى معيشته منذ بداية الثورة حتى الآن، وهو ما يحمل الحكومة وخاصة مجلس الوزراء أعباء إضافية في ظل بيئة عمل صعبة إلى جانب ضعف الأداء وقلة الخبرة لعدد من الوزراء، ويبقى التعارض قائماً بين طرفي الحكومة العسكري والمدني، في حين لا يزال المجلس العسكري يعتمد سياسة المحاور -التي كان يرتكز عليها نظام البشير- معتمداً مالياً وسياسياً على المحور السعودي الإماراتي، بينما مجلس الوزراء برئاسة عبدالله حمدوك<sup>(٨)</sup>، يتجه نحو الحياد والانفتاح على الجميع وطلب الدعم غير المشروط (شطيب، ٢٠٢٠، ٧٨٨). وكان إحدى أهم أولويات المجلس الانتقالي، هو تمديد المرحلة الانتقالية ١٤ شهراً عقب توقيع اتفاقية جوبا للسلام مع الحركات المسلحة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠، وفي تمديد بقاء البرهان رئيساً للمجلس السيادي حتى تموز/ يوليو ٢٠٢٢، بعدما كان من المقرر أن يسلم المجلس لشخصية مدنية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١، لكن البرهان اعتمد على صلاحيته الدستورية لإعلان حالة الطوارئ وتعطيل بنود عدة من الوثيقة الدستورية، وهو ما لم يكن ليحدث في وجود مجلس تشريعي. رابعاً: تحدي صناعة السلام الشامل في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق. خامساً: تحدي الإصلاح الاقتصادي وتوفير متطلبات العيش الكريم، إذ يُشير الأداء الاقتصادي للحكومة الانتقالية بعد عامين من الثورة إلى أزمة تكشفها الأرقام الرسمية، فقد ارتفع التضخم من ٦٩% في عهد البشير وصولاً إلى أرقام فلكية بلغت ٤٢٢%، بينما واصلت العملة الانهيار إلى عُشر قيمتها السابقة تقريباً من ٤٧ جنيهاً مقابل الدولار الواحد قبل الثورة إلى ٤٤١ جنيهاً مقابل الدولار (العربي، ٢٠٢١).

ونتيجة لهذه المعوقات والتحديات تعقد المسار الانتقالي، وساء الأداء الاقتصادي لحكومة حمدوك فخرجت تظاهرات ضد الحكومة، وعلى الرغم أن الجيش كان شريكاً في الحكم، الى انه اتخذ من سوء الاوضاع الاقتصادية مُبرراً للقيام بالانقلاب الثاني بعد سقوط عمر البشير، وكان ذلك بناءً على طلب من المتظاهرين المعتصمين في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، فأعلن قائد القوات المسلحة

السودانية الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان حالة الطوارئ بدعم من قوات الدعم السريع ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١، وإقصاء المدنيين من السلطة تماماً، واعتقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك ومسؤولين حكوميين آخرين<sup>(٩)</sup>، والانفراد بالحكم والسلطة حتى نهاية المرحلة الانتقالية (محمد، ٢٠٢١)، وعلى الإثر، خرج عشرات آلاف المدنيين العزل إلى شوارع العاصمة الخرطوم ومدن أخرى احتجاجاً على استيلاء الجيش على السلطة (صائغ، ٢٠٢١).

وفي أعقاب ضغوط دولية مكثفة ومظاهرات متواصلة تطالب بالحكم المدني، أعيد حمدوك مرة ثانية الى السلطة عقب الاتفاق الذي توصل إليه بموجب "اتفاق الإطار" في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١ مع قائد الانقلاب الفريق عبد الفتاح البرهان<sup>(١٠)</sup>، وتضمن الاتفاق ١٤ بنداً كان أهمها: أن يرأس حمدوك حكومة مدنية إلى حين انعقاد الانتخابات العامة المرتقبة في تموز/ يوليو ٢٠٢٣، وكذلك نص الاتفاق ان يكون دور مجلس السيادة الانتقالي هو الاشراف على تنفيذ المرحلة الانتقالية دون التدخل بعمل الجهاز التنفيذي، وإكمال جميع مؤسسات السلطة الانتقالية وذلك بتكوين المجلس التشريعي والأجهزة العدلية من محكمة دستورية، وتعيين رئيس القضاء والنائب العام، وإكمال إنشاء بقية المفاوضات ومؤسسات الانتقال الأخرى، وإلغاء قرار إعفاء رئيس الوزراء عبدالله حمدوك من رئاسة الوزراء (عبدالرحيم، ٢٠٢١).

وقد تمكّن حمدوك في بداية حكمه الثانية من اتخاذ قرار مراجعة حالات الإعفاء والتوظيف في الهيئات الحكومية والانتقالية منذ الانقلاب، الى أن أعلن رئيس الوزراء عبد الله حمدوك استقالته في ٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، في خطاب بمناسبة عيد استقلال البلاد، مشيراً إلى فشل جهوده لإحداث إجماع سياسي وطني، وكان سبب الاستقالة هو إصرار المكوّن العسكري على ضرورة مشاورته في التعيينات، بعد أن عين حمدوك عدداً من وكلاء الوزارات والمدراء العامّين، وأعاد السفراء الذين كان البرهان قد أعفاهم من مناصبهم عقب الانقلاب (الصائغ، ٢٠٢٢).

وأعلن عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، عن تشكيل حكومة جديدة ضمت ١٥ وزيراً. جاء ذلك في بيان نشره المجلس عقب لقائه مع وفد أمريكي، ونتج عنه اتفاق ينص على تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة وإقامة حوار وطني شامل لحل الأزمة السياسية الراهنة، فيما أعلنت واشنطن أنها "لن تستأنف مساعداتها الاقتصادية للسودان دون وقف العنف وعودة حكومة يقودها المدنيون" (السودان: البرهان يعلن، ٢٠٢٢)، ومن المفارقة ان هذه التشكيلة الوزارية جاءت خالية من تعيين رئيس للوزراء، ليبقى المنصب خاليا منذ استقالة رئيس الحكومة السابق عبدالله حمدوك.

وعلى الرغم من سعي عبد الفتاح البرهان على خلق واجهة مدنية، يأمل منها أن تعطي الشرعية على الحكم العسكري محلياً وعلى تأمين عودة تدفق المعونات والائتمانات الدولية، وخصوصاً في ظل بلد يعاني من عبء الديون، وفساد واقتصاد منهار، الى انه مازالت الاحتجاجات الشعبية في عاصمة السودان وبعض المدن ضد سيطرة العسكر مطالبين بحكم مدني ومحاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين (السودان-تجدد الاحتجاجات، د.ت).

فالسبيل أمام البرهان لم يبق سوى دعوة الأحزاب التي كانت خارج الحكومة في ظل قوى إعلان الحرية والتغيير كالحزب الاتحادي الديمقراطي ونداء السودان، اللذين شكّلا ائتلاًفاً هو قوى الحراك الوطني من جهة، ومن جهة اخرى دعوة جماعة الميثاق الوطني التي انشقت عن قوى إعلان الحرية والتغيير أو الأحزاب التي لا تزال تحبذ الحوار، خصوصاً حزب الأمة الوطني إلى تشكيل الحكومة.

### الخاتمة:

في الديمقراطيات الراسخة تتسم العلاقات المدنية العسكرية بالتأثير المتبادل ولكن في النهاية تقوم العلاقة علي اساس التبعية الكاملة من المؤسسة العسكرية للسلطة المنتخبة، لكن الوضع في السودان اصبح بالعكس إذ ان الجيش هو الأقوى علي الساحة السياسية، وساهمت حالة عدم استقرار الاوضاع في السودان الى تدخل الجيش في الحياة السياسية، بحيث أثر بشكل سلبي في النظام السياسي ومن ثم

تحولت القوات المسلحة إلى واحد من اللاعبين السياسيين والاقتصاديين المهمين، ساعد في ذلك قدرتها على استغلال الموارد المحلية من خلال وزارة الدفاع. وبسبب هذه الهيمنة للمؤسسة العسكرية في السودان يبدو انها غير مستعدة للتخلي عن مكانتها المتميزة في الدولة والسياسة في القريب العاجل، لكن مع هذا مازالت المؤسسات العسكرية تعاني من مشكلة عدم قدرتها على تحقيق مصالحها الذاتية، وذلك بسبب: **أولاً:** التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي أدت الى حركات احتجاجية شعبية في عامي ٢٠١٩-٢٠٢٢، التي تلوح في الأفق أكثر من أي وقت مضى في أعقاب جائحة فيروس كورونا والتي كان للمؤسسة العسكرية دور في إدامة هذه الظروف التي خلقت الأزمات على مستويات متعددة. **ثانياً:** مواصلتها عرقلة الحوار الهادف وإعاقة الإصلاحات التي يمكن أن تحسّن الوضع، معتبرة الإصلاحات تهديداً لتفوقها السياسي واستقلاليتها.

وفي ضوء ما تقدم فان السيناريوهات المستقبلية المحتملة للأوضاع السياسية في السودان سيكون مرتبطاً بمستوى الاداء السياسي للنخب السياسية والمؤسسة العسكرية السودانية في خمس اتجاهات:

**أولاً.** تهيئة المناخ السياسي، **ثانياً.** تحقيق الوحدة الوطنية، **ثالثاً.** اعادة صياغة الدستور والمواد القانونية في ضوء معايير المواطنة، **رابعاً.** ضمان كفاءة الاداء التنفيذي للدولة في تلبية مطالب المجتمع خصوصا في المجال الاقتصادي، **خامساً.** أن تعمل المؤسسة العسكرية على الدخول في مفاوضات مع الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى وفي الوقت نفسه تحافظ على مكانتها المتميزة، وذلك من خلال الانسحاب ولو جزئياً من الحكم، لكن أما إذا واصلت الطبقة السياسية السودانية في ادائها المرتبك واستمرار اخطاء السياسيين المتكررة، في ظل تنامي التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، ووجود حركات حاملة للسلاح، فستبقى السودان في طريق مسدود، نتيجة الانقسامات القوية داخل المكوّن المدني وعدم كفاءة المكوّن العسكري، فإن سيناريوهات اندلاع ثورة ثالثة في السودان أو الارتداد الى الحكم الاستبدادي أو الانزلاق الى حرب اهلية او الفوضى امور واردة بشكل كبير.

## الهوامش

(١) يعد دوجلاس ماك آرثر من أشهر قادة الجيش الأمريكي، عين قائدا لقوات الأمم المتحدة المسؤولة بالدفاع عن كوريا الجنوبية ، وأقاله الرئيس هاري ترومان عقابا له لأنه ادلى بتصريحات علنية تناقض السياسات الرسمية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية (هيكمان، د.د).

(٢) يقصد بالمؤسسية ان تكون المؤسسة العسكرية قائمة على اساس الجدارة، عدم الانحياز السياسي، ونبذ قيم مثل المحسوبية والفساد، وتكون مهمتها الاساسية الدفاع عن المصلحة الوطنية العليا للبلاد لا مصالح النظام او النخبة الحاكمة (ماضي، ٢٠١٧، ١٠).

(٣) قوى إعلان الحرية والتغيير (قحت) تأسست عام ٢٠١٩ خلال الاحتجاجات السودانية ٢٠١٨-٢٠١٩ وتشكلت من مكونات سياسية في السودان تشكلت من تجمع المهنيين والجهة الثورية وتحالف قوى الاجماع الوطني وايضا التجمع الاتحادي المعارض، قامت بصياغة اعلان الحرية والتغيير (مظاهرات السودان، ٢٠١٩)

(٤) وكان هناك فترتين في الوثيقة الدستورية : الاولى ، هي النصوص المتعلقة بالقوات المسلحة وقوات الدعم السريع ، اذ نصت المادة (٣٤) أ ، اذ تنص ان القوات المسلحة تتبع القائد العام للقوات المسلحة وخاضعة للسلطة السيادية، وان قانون القوات المسلحة هو المنظم لعلاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية، وهذا النص كل شؤون الجيش في يد العسكر ويقضي على السلطة التنفيذية، والثاني: تتعلق بالسلطة القضائية اذ ثارت ازمة بين المكون العسكري والمكون المدني حول كيفية اختيار من يشغل منصبى رئيس القضاة والنائب العام (محتار، ٢٠٢١، ٧٣).

(٥) وكانت ابرز التعديلات على الوثيقة: بالنسبة لمجلس السيادة يتألف ، وفقاً للتعديلات الجديدة من ١٤ عضواً، يسمى المجلس العسكري ٥ منهم، على أن تقوم قوى إعلان الحرية والتغيير باختيار ٥ أعضاء مدنيين، ويشتركا في تسمية عضو مدني واحد، وتختار أطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في السودان ٣ أعضاء، كما يجوز للجهات التي قامت بالاختيار حق تعيين واستبدال ممثلهم، ومجلس الوزراء وطالت تعديلات الوثيقة الدستورية، مجلس الوزراء والذي بات يتألف من رئيس للمجلس، وعدد من الوزراء من كفاءات وطنية يتم اختيارهم بالتشاور، ويعينهم رئيس الوزراء من قائمة مرشحي قوى إعلان الحرية والتغيير، وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا. وتختار الأطراف الموقعة

على اتفاق جوبا لسلام السودان ٢٥% من الوزراء وشملت التعديلات "بدء حساب الفترة الانتقالية في السودان"، والتي لم يطرأ أي تعديل على مدتها، المقررة في الوثيقة بـ ٣٩ شهراً، لكن تم تعديل "موعد" بدايتها، ليصبح من "تاريخ التوقيع على اتفاق جوبا لسلام السودان"، واعتبار الاتفاق جزء لا يتجزأ من الوثيقة وشمل التعديل الجديد إنشاء "مجلس شركاء الفترة الانتقالية" الذي تمثل فيه أطراف الاتفاق السياسي في الوثيقة الدستورية، ورئيس الوزراء، وأطراف العملية السلمية الموقعة على اتفاق جوبا لسلام السودان، وتتلخص مهمة المجلس الجديد في حل الخلافات والتباينات في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، كما نصت التعديلات في إحدى فقراتها على اعتماد "الفيدرالية"، بدلاً من "اللامركزية" لحكم السودان، واعتبار اتفاق جوبا لسلام السودان الموقع في ٣ أكتوبر الماضي، بين حكومة السودان الانتقالية، وأطراف العملية السلمية "جزءاً لا يتجزأ منها" (السودان: وزارة العدل، ٢٠٢٠).

(٦) انقسمت قوى الحرية التغيير الى مجموعات :الاولى: مجموعة يتصدرها الحزب الشيوعي في السودان وبعض القوى اليسارية تدعو الى تفكيك دولة الحزب الواحد، تفكيك شامل بكافة مؤسساته، الثانية: مجموعة يمثلها حزب الامة القومي تدعو الى الاعداد للانتخابات القومية ، دون تفكيك دولة الحزب الواحد تفكيكا شاملا:، الثالثة: حركات الكفاح المسلح التي لم تضع طريقة موحدة وواضحة لا حلال السلام في مناطق النزاع في دارفور (فضل، ٢٠٢١).

(٧) وقد نصّت الوثيقة الدستورية على تشكيل "مجلس تشريعي" مُكوّن من ٣٠٠ مقعد تذهب أغليبتها للقوى المدنية مُمثّلة في قوى الحرية والتغيير التي قادت الثورة، وبموجب الصلاحيات المُخوّلة إليه يكون للبرلمان المؤقت سلطة سن التشريعات المتعلقة بمسار الفترة الانتقالية، ومراقبة أداء الحكومة وإقرار الموازنة العامة، وهو ما تحفّظ عليه المجلس العسكري (العربي، ٢٠٢١).

(٨) بعد تأليف المجلس السيادي في ٢٠/٨/٢٠١٩، تم تعيين الدكتور عبدالله حمدوك رئيساً لمجلس الوزراء في ٢١/٨/٢٠١٩.

(٩) عرض البرهان على حمدوك صفقة تتضمّن استقالة الأخير طواعية من الحكومة، مع ضمانات بعدم محاكمته، وتشكيل حكومة تشمل مجموعة من الأحزاب والشخصيات من غير الوجوه المحسوبة على قوى الحرية والتغيير، وتكوين حاضنة سياسية جديدة لا تحتكر المشهد السياسي وتُنهى حالة الانقسام بين المُكوّن المدني والعسكري. بيد أن حمدوك، الذي لم يمتلك فعليا صلاحيات كبيرة رغم منصبه، اعتقد أنه يمتلك شرعية سياسية مدعومة بتظاهرات

الشارع لتحسين منصبه، حتى أتى الانقلاب الأخير سريعاً ليثبت خطأ اعتقاده ذلك، ويؤذن بفشل الثورة السودانية، التي لم يبدأ تعثرها بقرارات البرهان الأخيرة (العربي، ٢٠٢١).  
(١) وكان ذلك بضغط الترويكا الغربية المعنية بالسودان والتي تضم لاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إضافة إلى بريطانيا والنرويج، وقالت الترويكا إنها "لن تدعم رئيساً للوزراء أو حكومة تعين من دون مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب الشأن المدنيين" (عبدالرحيم، ٢٠٢١).

المراجع والمصادر

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports>

<https://carnegie-mec.org/2021/11/10/ar-pub-85748>

أبو الشوك، أ. إ. (٢٠٢٠). تقرير: الانتقال الديمقراطي في السودان ٢٠١٩-٢٠٢٢ Report: Sudan Democratic Transition 2019-2022. في التحديات والآفاق. مركز الجزيرة للدراسات.

أبو زيد، ا. م. (٢٠١٣). العودة للمواجهة: دور المؤسسة العسكرية في ثورات الربيع العربي Back to Confrontation: The Military Institution Role in the Arab Spring Revolutions. مجلة حالة الإقليم، ٣.

أبو علي، ا. أ. (٢٠١٩). الوثيقة الدستورية السودانية: قراءة قانونية سياسية The Sudanese Constitutional Document: A Legal and Political Reading. المعهد المصري للدراسات. <https://cutt.us/mo6Z1>

الانقلاب العسكري في السودان: تاريخ حافل بالمحاولات الناجحة والفاشلة منذ الاستقلال The Military Coup in Sudan: A Rich History of Successful and Failed Attempts since Independence (٢٠٢١).

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast>.

بكر، ا. س. (٢٠٢٢). أثر هشاشة الدولة على الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان (حالة ما بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٩ The Impact of State Fragility on the Transition and Democratic Transition in Sudan (The Post-Revolution Case of December 2019). مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، ٤ (١٤).

بن علال، أ. ك. (٢٠٢٠). العلاقات المدنية-العسكرية في مصر ومشروع إعادة بناء الدولة Civil-Military Relations in Egypt and Rebuilding the State



<https://democraticac.de7>

Project. المركز الديمقراطي العربي:

التجاني، ع. ح. (٢٠١٣). دارفور وأزمة الدولة السودانية [دار فور حصاد الأزمة بعد عقد قرن من الزمان *Darfur and the Crisis of the Sudanese state*. في ع. افندي (محرر)، دار فور حصاد الأزمة بعد عقد قرن من الزمان *Darfur Immediately after the harvest of the Crisis After a Decade of a Century*. مركز الجزيرة للدراسات.

الجزائر، م. (٢٠٢١). حصاد التعديلات الدستورية في إفريقيا ٢٠٢٠م *Harvest of Constitutional Amendments in Africa 2020 A.D*. قراءات إفريقية:

<https://www.qiraatafrican.com/home/new>

The Sudanese Army and Alignment With the الشعب والانحياز للشعب

<https://bit.ly/2UTmpV5>

Public. (٢٠١٩). جريدة القدس العربي:

خليل، خ. ع. (٢٠١٩). التحديات الاقتصادية أمام الحكومة الانتقالية الجديدة في السودان وكيف يمكن التغلب عليها *The Economic Challenges Facing to the new Transitional Government in Sudan and How they Can be Overcome*.

<http://www.acrseg.org/41321>

المركز العربي للبحوث والدراسات:

رضا، م. م. (٢٠١٤). تأثير العلاقات المدنية العسكرية على تجارب التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي في ضوء الخبرة الدولية *Civil-Military Relations Impact on the Democratic Transition Experimentation in the Arabic Spring revolutions Countries in the International Experience*. معهد البحوث والدراسات السياسية.

السودان: البرهان يعلن عن تشكيل حكومة جديدة تضم ١٥ وزيراً وواشنطن لن تستأنف مساعداتها الاقتصادية *Sudan: Al-Burhan Announces the Formation of a New Government that Includes 15 Ministers, and Washington will not Resume its Economic Aid*. (٢٠٢٢):

<https://www.france24.com/ar>

السودان: وزارة العدل Sudan: The Ministry of Justice. (٢٠٢٠). الجريدة الرسمية في السودان، ١٩٠٨:

<file:///C:/Users/pc/Downloads/>

السودان-تجدد الاحتجاجات غداة اعتقال اثنين من قادة المعارضة *Sudan-Renewed Protests a Day After Arrest of Two Opposition Leaders*. (د.ت). تمت

الزيارة في ١٠ فبراير، ٢٠٢٢، من:

<https://www.dw.com/ar>

شطيب، م. ص. (٢٠٢٠). الحركات الاحتجاجية وأثرها في مخرجات الأنظمة السياسية العربية بعد عام ٢٠١٩ (العراق أنموذجاً) *Protest Movements and Their Impact on the Outcomes of Arab Political Regimes after 2019 (Iraq as a model)*. مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، ١٠ (٢).

صائع، ي. (٢٠٢١). خريطة طريق نحو الحكم المدني في السودان في حال تراجع الانقلابيون العسكريون *A Road Map to Civilian Rule in Sudan in the Manner of the Military Coup Retreats*. مركز كارنيجي.

الصائع، ي. (١٠، كانون الثاني، ٢٠٢٢). استقالة رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك *Sudanese Prime Minister Abdulla Hamdok Resigns*. مركز كارنيجي.

صائع، ي. (٢٠٢١). الجيش يستولي على السلطة في السودان ويحلّ الحكومة الانتقالية *The army seizes Authority in Sudan and Dissolves the Transitional Government*. مركز كارنيجي.

<https://carnegie-mec.org/diwan/85651>

طه، ع. (٢، شباط، ٢٠١٩). السودان.. تاريخ طويل تحت حكم الجيش *Sudan .. a Long History Under the Rule of the Army*.

عبد الله حمدوك: من هو رئيس وزراء السودان المستقيل؟ *Abdullah Hamdok: Who is the Resigned Prime Minister of Sudan?* (د.ت).

عبدالرحيم، ع. (٢١، تشرين الثاني، ٢٠٢١). بنود الاتفاق السياسي بين البرهان وحمدوك *The Terms of the Political Agreement Between Al-Burhan and Hamdok (Framework)*.

عبدالفتاح، م. (٢٠٢١). الحكومة السودانية بين محاكمة النظام السابق وحل الأزمات *Sudanese Government Between the Trial of the Former Regime and the Resolution of Crises*.

<https://www.independentarabia.com>

عرب، محمد رفيق. (٢٠١٨). العلاقات المدنية العسكرية، دراسة في الأطر النظرية (مصر أنموذجاً) *Civil-Military Relations, a Study in Theoretical Frameworks (Egypt as a Model)*. مجلة الأمن والتنمية، ١٣.

- العربي، م. (١٧، تشرين الأول، ٢٠٢١). لماذا تفشل الثورة في السودان؟ خمسة أسباب تشرح لك *Why the Revolution Fail in Sudan? Five Reasons Explain to You*. عطا الله، آ. (٢٠١٥). العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا *Civil-Military Relations and their Impact on the Path of (2002-2013)* Democratic Transition in Turkey (2002-2013). المركز الديمقراطي العربي: <https://democraticac.de/?p=16273>
- عمر البشير.. رئيس الصدفة الذي وضعته العمامة الدينية في الحكم ٣٠ عاماً - Omar Al-Bashir ...the Accident President who was put in Authority by the Religious Turban for 30 years. (٢٥، كانون الأول، ٢٠١٨).
- عمر، م. ب. ع. (١٩٩١). إشكالية الانقلابات العسكرية في السودان *The Problematic of military Coups in Sudan*.
- فضل، أ. (٢٧، كانون الأول، ٢٠٢١). انقسامات الرفاق تهدد الانتقال بالسودان.. هل ينجح *Comrades' Divisions Threaten the Transition in Sudan.. Will the Military Succeed in Including their Allies in the Freedom and Change Coalition?* موقع الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/news/politics>
- كريم، ي. (٢٠١٩). قراءة تحليلية في علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي نموذجاً السودان والجزائر *An Analytical Reading in the Relationship of the Military Institution with the Political Regime, Sudan and Algeria as a model*. مجلة اتجاهات سياسية، ٨.
- ماضي، ع. (٢٠١٧). الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟ *Armies and the Democratic Transition: How Armies Get Out from the Authority?* مجلة سياسات عربية، ٢٤.
- مجموعة باحثين. (٢٠١٦). الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي *The Army and Politics in the Democratic Transition Stage in the Arab World*. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- مختار، ا. ا. (٢٠٢١). تحديات الانتقال السياسي في السودان: الديناميكيات بين الفاعلين السياسيين وبين الأزمنة الأمنية المختلفة *Political Transition Challenges in Sudan: The Dynamism Between Political Actors the Deferent Security Crisis*. في مجموعة مؤلفين (محرر)، كوفيد ١٩ وآفاق الإصلاح في المنطقة

العربية *COVID-19 and the Prospects for Reform in the Arab region*  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

محمد، ب. ج. (٢٠٢١، نوفمبر ٢١). مستقبل المرحلة الانتقالية في السودان بعد انقلاب ٢١ أكتوبر في ضوء الدعم الإقليمي والدولي *The Future of the Transitional Phase in Sudan After the October 21 Coup in Light of Regional and International Support*. المركز الديمقراطي العربي:

<https://democraticac.de/?p=78660>

مصطفى، ل. س. (٢٠١٢). الجيش والاستقرار السياسي في السودان *The Army and the Political Stability in Sudan*. المجلة العربية للعلوم السياسية، ٣٦.

مظاهرات السودان: ما هو تحالف إعلان الحرية والتغيير وما هي مطالبه؟ *Sudan Demonstrations: What is the Alliance of Freedom and Change Declaration and what are its Demands?* (٢٥، نيسان، ٢٠١٩):

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48055973>

نور، خ. ا. (٢٠١٩). السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال *Sudan with the Military and civil Debate: Opportunities and Challenges of Transition*. مركز الجزيرة للدراسات:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports>

هيكمان، ك. (د.ت). الحرب العالمية الثانية: الجنرال دوغلاس ماك آرثر *World War II: General Douglas MacArthur*. تمت الزيارة في ٢، آذار، ٢٠٢٢، من:

<https://eferrit.com>

يونس، ع. (٢٠١١). اندماج متصاعد: إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل *Escalating Integration: Civil-Military Relations Problems in Israel*. مجلة السياسة الدولية، ٩٠.

Abdul-Bari, N. (21, Desember, 2020). The Case for Amending the Transitional. *Constitutional Charter to Incorporate the Juba Agreement for Peace*:

<https://www.jurist.org/commentary/2020/12/nasredeem-abdulbari-juba-constitution-sudan>.

Bland, D. L. (1999). A Unified Theory Of Civil-Military Relations. *Armed Forces Society*, 26(1).

*Civil-military relations*. (12, May, 2019):

[https://en.wikipedia.org/wiki/Civil-military\\_relations#Convergence\\_theory](https://en.wikipedia.org/wiki/Civil-military_relations#Convergence_theory)

Rahbak, J. Conceptualizing The Civil – Military Gap: A Research Note. *Armed Forces & Society*, 38(4).